النظام السياسي والنمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الأوتوقراطية والديمقراطية

Political System and Economic Growth: A Comparative Study of Autocracy and Democracy

م.م. مصطفى حاجي حمو

جامعة نوروز – كلية الحقوق والعلوم السياسية – قسم العلوم السياسية

Mustafa.hamo@nawroz.edu.Krg

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٥/٨ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٨/١٠

الملخص:

يسلط هذا البحث الضوء على علاقة الانظمة السياسية بالازدهار والنموالاقتصادي، لا شك ان العلاقة بين السياسة والاقتصاد علاقة شديدة الارتباط والتأثير المتبادل، فالموقع الذي تحتله المشاكل الاقتصادية والمالية في نشاط الدولة والأفراد هوخير دليل على العلاقة المتينة بين السياسة والاقتصاد. فالاقتصاد يهتم بالجهود التي يبذلها المواطن من أجل إشباع حاجاته المادية، وهذه الجهود ذاتها تخضع للضوابط والقواعد السياسية التي يقوم عليها المجتمع وبالمقابل هذه الضوابط والقواعد تتأثر بالمعطيات الاقتصادية. إن الازدهار الاقتصادي يساعد على الاستقرار السياسي، بسبب الحد من موجة المطالب الاستجابة لدعوات التغيير، بينما تساعد الأزمات الاقتصادية على حصول تغييرات سياسية كبيرة وجذرية. ومن ناحية أخرى فان للموارد الطبيعية أثر في رسم سياسة الدول الخارجية وتحديد نفوذها، فالدول الغنية بمواردها الطبيعية هي الأكثر تحررا في علاقاتها الخارجية من الدول التي تفتقر لهذه الموارد. المشكلة الرئيسية لهذا البحث تكمن في التساول الاتي: ايا من النظامين الاستبدادي اوالديمقراطي يساعد اكثر للنموالتقدم الاقتصادي للدولة؟ حيث يهدف هذا البحث الى تقديم تحليل علمي من خلال علاقة الانظمة السياسية بالنموالاقتصادي للدولة. وذلك عن طريق مقارنة كلا من النظام الديمقراطي والنظام الاستبدادي مع ذكر اهم المتغيرات التي توثرايجابيا وسلبيا على النموالازدهار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الحكم الاستبدادي، الحكم الديمقراطي، الضرائب، الفساد والاحتكار.

Abstract:

This research sheds light on the relationship between political systems and economic prosperity and growth. Undoubtedly, the relationship between politics and economics is highly interconnected and mutually influential. The prominent role of economic and financial problems in the activities of both the state and individuals is clear evidence of the strong link between politics and economics. Economics focuses on the efforts citizens make to satisfy their material needs, and these efforts are subject to the political controls and rules upon which society is based. Conversely,

these controls and rules are influenced by economic factors. Economic prosperity contributes to political stability by mitigating the wave of demands for change, while economic crises facilitate significant and radical political transformations. Furthermore, natural resources influence a country's foreign policy and determine its influence. Countries rich in natural resources tend to be more independent in their foreign relations than those lacking such resources. The central problem addressed by this research lies in the following question: Which system—authoritarian or democratic—is more conducive to a country's economic growth and progress? This research aims to provide a scientific analysis of the relationship between political systems and a country's economic growth. This is achieved by comparing both democratic and authoritarian systems, highlighting the key variables that positively and negatively impact economic growth and prosperity.

Keywords: Economic growth, authoritarian rule, democratic rule, taxes, corruption and monopoly.

المقدمة

كيف يُمكن تحقيق النموالاقتصادي على أفضل وجه؟ أيُّ شكلٍ من أشكال الحكم مُقدَّرٌ له النمو؟ هذه أسئلةٌ محوريةٌ يجب على المجتمعات المعاصرة أن تطرحها على نفسها باستمرارٍ فيما يتعلق بمصلحتها العامة. إذا نظرنا إلى الوراء في التاريخ، نجد أمثلةً على نموهائل. فقد حققت اقتصادات نمور جنوب شرق آسيا معدلات نمواستثنائيةً على مرِّ تاريخها. وخلال فترات ازدهارها، بالرغم من ان هذه الدول اتسمت بأشكالٍ استبداديةٍ من الحكم [1]. لذلك، يجب ألا نقع في خطأ الافتراض التلقائي بأن النموفي بلد ما سوف يكون مستحيلٌ بسبب نظامٍ سياسيٍّ مُعيَّن. فالتنمية الاقتصادية لا تجد مُلاذًا مناسبًا لها فحسب في الدول ذات البنية الديمقراطية. قد يبدوأن للديمقراطيات مزايا في هذا المجال نظرًا للإطار الذي تُوفره لممارسة السلطة وضمان الحقوق المدنية. ولكن في الوقت نفسه، يجب علينا أيضًا النظر في الأنظمة الاستبدادية وقدرتها على النمو. وقد تناول الاقتصادي مانكور أولسون، من بين آخرين، هذا الموضوع في كتابه "السلطة والثروة".

في هذا السياق، قدّم أولسون وصفًا أساسيًا للغاية لظهور الاستبداد. يُعدّ هذا الوصف مهمًا لفهم حجته. فبهذه الطريقة فقط يُمكن فهم الدافع المُحتمل لحاكمٍ ما للتصرف بإحسان تجاه شعبه في نظامٍ استبدادي. ثم ينتقل التركيز إلى المُشكلة الحاسمة المتمثلة في كيفية تمكين القادة "الصالحين" من ضمان الرخاء الطويل الأمد. لاحقًا، يتناول أولسون أيضًا إمكانات النموفي الديمقراطية، حيث يصف أمن الملكية والحقوق التعاقدية على المدى الطويل كسمةٍ مهمة. ومع ذلك، فقد اشتهر أولسون بجانبٍ واحدٍ يشهد على نزعات تثبيط النموفي الديمقراطيات. يُساعد منطق العمل الجماعي على فهم مدى سهولة تأكيد وتنظيم المصالح الخاصة في الديمقراطيات المُتقدمة على حساب الصالح العام.

بعد دراسة حجج أولسون، تهدف هذا البحث إلى تقييم مدى اختلاف أشكال الحكم الديمقراطية والاستبدادية في قدرتها على تحقيق النموالاقتصادي. ولتحقيق ذلك، تدرس البحث مزايا وعيوب كلا النظامين السياسيين من حيث قدرتهما على تحقيق الازدهار. ولتوفير منظور أوسع للإجابة على هذا السؤال، أُدرجت أيضًا حججٌ لمؤلفين آخرين.

اهمية البحث: تكمن اهمية هذا البحث على محورين اساسيين:

اولا: لكي يتضح لنا الصورة اكثر ونصل الي نتائج مميزة وبصورة علمية، عندما نبحث ونقيم طبيعة العلاقة بين الشعب والنظام تحت حكم استبدادي ونصل الى اجابة على السوال كيف يمكن للدولة ان يستقر اقتصاديا وان يزدهر نموا مع الاجيال القادمة وان كان النظام لا يعطي الفرص اللازمة، بصورة حره وشفافه؟

ثانيا: كما هوالمعروف ان الديمقراطية يمنح الفرصة للجميع وبصورة متساوية بشكل عام،غيران الديموقراطية الليبرالية يمنح الفرصة لاصحاب العمل وذات المصالح الاقتصادية اكثر من الاشخاص العاديين، من هذا المنطلق سوف يساعد هذا البحث من خلال تشخيص الايجابيات والسلبيات الموجودة في النظام الديمقراطي وتاثيرها على النموالاقتصادي.

مشاكل البحث: ان النظام الديمقراطي يعتبر كنظام جيد في المجتمعات المعاصرة، بدورها يساند ويعزز الحريات والعدالة والمساواة، ويحافظ حقوق الاقليات الموجودة ويسد الطريق امام هيمنة السلطة الواحدة، الا ان المشكلة تبقى حله في السوال، هل ان الديمقراطية بحد ذاته يمكن ان ينموويزدهر الاقتصاد والثروات الطبيعية، ويوزعها بشكل عادل على الجميع؟ من ناحية اخرى كيف يكون الصورة عندما يسيطر الحاكم المستبد على كل ثروات البلد ويستولي على كل شي، ويفرض الضرائب حسب مصلحته الشخصية،عندئذ لا يجوزلاحد ان يستثمر بحريته،الا ان يكون الحاكم نفسه اونظامه جزء من هذا الاستثمار، هل من الممكن في ضوء هذا الحكم ان نرى نموا اقتصاديا وتوفير فرص العمل للكل؟

فرضية البحث: هذه الدراسة يقوم بتحليل فرضية بانه بالرغم من ان النظام السائد في بلد اومجتمع ما نظاما ديكتاتوريا، لم يكن عائقا بان نرى نموا اقتصاديا هائلا، فقد حققت اقتصادات نمور جنوب شرق آسيا معدلات نمواستثنائيةً على مرِّ تاريخها. ومن جهة اخرى هناك الكثير من الحكام يحاولوا ان يستغل السلطة بحجة الديمقراطية ويسيطروا على المصادر الاقتصادية للدولة لمصلحته الشخصية.

اهداف البحث: يهدف البحث الى تقديم تحليل علمي عن علاقة الانظمة السياسية بالنموالاقتصادي للدولة من خلال مقارنة كلا من النظام الديمقراطي والنظام الاستبدادي مع ذكر اهم المتغيرات التي توثرايجابيا وسلبيا على النموالازدهار الاقتصادي.

منهجية البحث: في هذه الدراسة اعتمدنا على منهج المقارنه، من خلال تحليلنا بوصف الظاهرتين اوالنظاميين الاستبدادي والديمقراطي عن طريق المتغيرات الايجابية والسلبية، بهذه الطريقة سوف يتضح لنا ايا منهما يكون افضل للنموالاقتصادي والتقدم.

هيكلية البحث: تطرقنا في دراستنا حول موضوع النظام السياسي والنموالاقتصادي،دراسة مقارنة بين الأوتوقراطية والديمقراطية الي مبحثين اثنين. حيث اشرنا في المبحث الاول كيفية النموالاقتصادي في ظل الحكم الاستبدادي ويحتوي المبحث الاول على ثلاث مطالب، ففي المطلب الاول عرضنا نشأة الحكم الاستبدادي استنادا من فكرة اولسون، والمطلب الثاني يتناول الحافزالمسبب لتعزيز النمو، اما المطلب الثالث في هذا المبحث ركزنا على المشاكل المستقبلية التي سوف تواجه النموالاقتصادي تحت حكم استبدادي. اما المبحث الثاني فتنقسم الى مطلبين، في المطلب الاول بدانا بعرض الديمقراطية كمحركا للنموالاقتصادي، في هذا المطلب وضحنا أساليب الحفاظ على السلطة، ولكي نسيطر على الفوضى والسرقة يجب ان يكون هناك مؤسسات دوستورية لكي يحمي القانون، بعدها تطرقنا عن تكاليف المعاملات والتداول. وفي المطلب الثاني من هذه الدراسة قمنا بتشخيص العوامل السلبية التي تعاني الاقتصاد والنموبسبب الديمقراطية وبدنا بشرح الديمقراطية كعامل كبح للنمو، من خلال دراسة وعرض اولسون لهذا المتغير استعينا بفكرته التي وضح من خلاله عن منطق العمل الجماعي وكيفية تطبيقه عمليا في المجتمع، من هنا ونظرا عن طبيعة انانية الفرد لمصلحته الشصخصية فان العمل الجماعي من منظور ديمقراطي(ليبرالي) صعب للغاية، لهذا سوف يكون هناك صعوبات في تحالفات التوزيع بين افراد المجتمع.

المبحث الأول: النموفي ظل الحكم الاستبدادي

كما أشارت المقدمة، فإن النموليس مستحيلاً في الأنظمة الاستبدادية. يتناول هذا الفصل مسألة الشروط التي يجب توافرها لنجاح الحكم الموجه نحوالنمو. ويتناول أولاً نشوء هذا النوع من الحكم نتيجةً لحالة الفوضى غير المُرضية. ويشرح الحوافز المحتملة التي تدفع الحاكم إلى تعزيز رفاهية الشعب، ويعرض المنافع الاقتصادية الحقيقية الملموسة للشعب كأمثلة. وأخيراً، يُسلّط هذا الفصل الضوء على المشكلات الكامنة في الأنظمة الاستبدادية في تحقيق الصالح العام على المدى الطويل.

المطلب الاول: نشأة الحكم الاستبدادي

قبل أن يناقش أولسون نشوء شكل من أشكال الحكم، يبدأ بملاحظة الحوافز السلبية ذات العواقب الوخيمة على المجتمع. ويجادل بأنه إذا كانت حوافز الفساد والسرقة في مجتمع ما أكبر من حوافز الإنتاج، فلن يتمكن المجتمع من البقاء طويلًا. يحدث هذا، على سبيل المثال، في ظل حكم الطغاة، حيث يستحوذ أصحاب السلطة على معظم ثروة الدولة. وبالنتيجة عندما يكون حافز السرقة في أوجه، فلا تنشأ أي فوائد من التجارة والتعاون. وهكذا، ينشأ وضع مماثل لفهم توماس هوبز للفوضى. لن يكون هناك أي قيد يمنع الأفراد من السرقة [2]. السؤال الحاسم الآن هوكيف تنشأ حوافز الإنتاج والتعاون بدلًا من حوافز السرقة وهدر المال العام. بعبارة أخرى: كيف يبدوالخروج من الدولة الفوضوية، ومتى ينشأ التوجه نحوالرفاهية؟ يتناول أولسون هذا الأمر بمزيد من التفصيل من خلال ذكر مثال على التحسن العام للوضع من خلال الحكم القسري للحكام ذوي المصالح الذاتية. يفترض في البداية غزوعصابة لصوص متجولة لمنطقة فوضوية. ثم يحظى قائد ثابت لعصابة اللصوص بتفضيل ضحاياه على قطاع الطرق المتجولين والناهبين،

رغم سرقتهم على شكل ضرائب. ويرجع ذلك إلى أن احتكاره يمنحه قوة كافية لإبعاد قطاع الطرق المتجولين. فهم لا يقلقون بشأن الضرر الذي يلحق بالسكان، لأنهم هم أنفسهم يتحملون الخسارة الكاملة للسرقة المغفلة. لا يؤثر الضرر الاجتماعي إلا تأثيرًا ضئيلًا جدًا على اللص الفرد. من ناحية أخرى، يمتلك القائد مصلحة شاملة في المنطقة الفوضوية. فهناك، لا يعتمد على أي حكومة أخرى، ويمكنه السيطرة عليها وجمع الضرائب بمفرده [3]. "تحتكر هذه الحكومة السرقة – ما يُسمى "الضرائب" – في نطاق إقليمي"[4]. يرى أولسون أن نجاح ترسيخ قطاع الطرق الثابتين يُمثل ظهور نظام استبدادي. وتتمثل السمة المميزة لهذا النظام الاستبدادي في الاحتكار السياسي للمجرمين المستقرين في إقليم ما، واستبعاد المنافسة المُزعزعة لصالح الاستغلال المتوقع [5]. "إن احتكار السرقة وحماية مُولّدي الضرائب يُقضيان على الفوضى"[6].

المطلب الثاني: الحافز المسبب لتعزيز النمو

بعد مناقشة الطريقة التي يُرسّخ بها الحاكم المستبد، حان الوقت الآن لدراسة دوافعه المحتملة لتعزيز النموالاقتصادي بمزيد من التفصيل. بما أن أولسون يفترض أن العمل مصلحي، فإن الحاكم لا يزال مهتمًا بتعظيم دخله. "يضغط اللص الثابت على الأرض حتى يستخرج أقصى قدر من الإيرادات [...]"(7). ومع ذلك، فإن هذا لا يمنع المستبد من التصرف بلطف تجاه شعبه. إنه يريد أن يكون لدى من يحكمهم حافز للإنتاج حتى يتمكن من كسب أكبر قدر ممكن. ويحقق ذلك من خلال معدل ضريبي معتدل، مما يقلل من دخل ضحاياه ولكنه في الوقت نفسه يخلق حوافز لزيادة الدخل **(8)**. تزيد التخفيضات الضريبية من الدخل من التجارة، أي أنها تحسن الناتج الإجمالي للإنتاج، مما يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية. وهكذا، على المدى الطويل، لا يوجد لدى الحاكم أي حافز للسرقة دون داعٍ، حيث سيتأثر بشكل مباشر بالخسارة التي سيتعين على رعيته قبولها. **(9)**."[...] حافزه لاستخراج الموارد مقيد فقط لأنه لديه مصلحة في الحفاظ على ازدهار الشعب بما يكفي لاستخراج المزيد من الموارد في المستقبل [...]"(10). إن المصلحة الشاملة في تأمين نطاق سلطته على المدى الطويل من خلال الضرائب وارتكاب الجرائم وحدها تمنح المستبد حافزًا قويًا لتعزيز الاقتصاد. لذلك فهويريد أن يوفر لمن يستغلهم سلعًا عامة حتى يتمكنوا من تحسين عائدات إنتاجهم. "أي فرد يتمتع بسيطرة استبدادية على بلد ما سيوفر سلعًا عامة لتلك الدولة لأن لديه "مصلحة شاملة" فيها" **(11)**. يتم توفير المال لذلك من قبله (أي عائدات الضرائب للسكان). يُصنّف أولسون السدود لمنع الفيضانات أوضباط الشرطة لمكافحة الجريمة ضمن المنافع العامة (12). لذا، لا تُتاح المنافع العامة إلا من قِبل الحاكم. وهذه ممارسة شائعة في الاقتصادات المركزية. تُظهر الأبحاث التجريبية تطورًا ديناميكيًا في البنية التحتية في السنوات الأولى للاقتصاد المركزي المخطط. ووفقًا لهذا البحث، تشهد البلدان الفقيرة ذات الاقتصادات المخططة جيدًا في البداية زيادة هائلة في النموالتقنيات الجديدة. وتُظهر هذه البلدان تراكمًا كبيرًا لرأس المال ومعدلات استثمار عالية في التعليم والبنية التحتية **(13)**. "يمكن لدولة فقيرة اعتمدت التخطيط المركزي أن تنموبسرعة في البداية [...]" **(14)**. تجدر الإشارة هنا إلى أن التحسينات قصيرة الأجل في البنية التحتية وحدها لا تكفي لتقييم إمكانات النمو.

المطلب الثالث: مشكلة المدى الطويل

بناءً على التحليل السابق، لوحظت حوافز للنموفي الأنظمة الاستبدادية. ومع ذلك، يجب الآن دراسة هذا أيضًا من حيث قدرتها على النموطويل الأجل. ويثور السؤال حول ما إذا كانت المصلحة الشاملة للحاكم كافية لهذا. إذا افترضنا مرة أخرى وجود مستبد خير، فإنه سيمنح رعيته حقوق الملكية والعقود على المدى المتوسط. إن نطاق مسؤولياته واسع ويمتد من ضمان قيمة العملة إلى مراقبة الامتثال للعقود طويلة الأجل. إن ثقة المحكومين في وعود الحاكم أمر مهم لتحقيق أكبر عائد ممكن لجميع المعنيين **(15)**. ومع ذلك، من المهم مراعاة مقدار الوقت المتاح للديكتاتور لممارسة سلطته. كلما قصر أفق سلطته الزمني، زاد إهماله لواجباته تجاه رعيته. وهذا يمكن أن يؤدي به إلى تجاهل إنتاجية المجتمع. كلما كان للديكتاتور أفق زمني قصير بما فيه الكفاية، فمن مصلحته [...] تجاهل العواقب الاقتصادية طويلة المدى لخياراته" **(16)**. ستكون دوافعه مماثلة لدوافع اللص المتجول ذي المصلحة الضيقة **(17)**. الحاكم ليس بمنأى عن الأحداث المحتملة التي تحد من حكمه. لهذا السبب، ولأنه يتمتع "بدرجات من الحرية أكبر بكثير من حكومة منتخبة ديمقراطيًا ومسيطر عليها" **(18)**، فإن رعيته معرضون لخطر الوقوع ضحايا لمصادرة ممتلكاته. يمكن للديكتاتور أن يضخم القروض أويوقف منحها. ولأن الحاكم لديه مصلحة اقتصادية شخصية في الاستثمار أومنح القروض، فإنه سيعد بالتوقف. ومع ذلك، ليس لديه أفق تخطيطي غير محدود. لا توجد سلطة قضائية يمكنها وزن وعود اللص الثابت بميزان الذهب أوالمطالبة بتنفيذها. لذلك، فإن الضمانات التي يقدمها المستبد لا تتمتع بالمصداقية الكاملة **(19)**. "الرعايا لا يملكون حقوقًا، بل امتيازات، لا تدوم إلا بقدر رغبة الأمير" **(20)**. وتنشأ مشكلة أخرى من غياب انتقال قانوني منظم للسلطة في الأنظمة الاستبدادية. فهناك غموض بشأن خلافة الديكتاتور المحسن **(21)**. وهذا يثير مخاوف من ديكتاتور ذي مصالح قصيرة الأجل، مع كل ما يرتبط به من عيوب نوقشت في القسم السابق. إذ يمكن للخليفة إلغاء حقوق الملكية السارية سابقًا. وفي هذا الصدد، تتمتع الديمقراطيات ذات الخلافة المنظمة بميزة حاسمة **(22)**.

المبحث الثاني: النمو في ظل الحكم الديمقراطي

المطلب الأول: الديمقراطية كمحرك للنمو

بعد أن شرحنا بالتفصيل إمكانات النموفي الأنظمة الاستبدادية، نتناول الآن خصائص الديمقراطية التي تُشير إلى النمو. أحد الجوانب التي تلعب دورًا رئيسيًا في نقاش أولسون هوعلاقة التبعية بين الحكومة والشعب. يلي ذلك دراسة للهيكل المؤسسي وما يرتبط به من حماية لحقوق الملكية والحقوق التعاقدية في النظام الديمقراطي. وفي سياق المؤسسات، يتم شرح مفهوم تكاليف المعاملات وتأثيرها على التجارة.

اولا: أساليب الحفاظ على السلطة: للنخب السياسية مصلحة جوهرية في الحفاظ على سلطتها. تعتمد الحكومات الديمقراطية والاستبدادية، على حد سواء، على الآخرين في ممارستها للسلطة **(23)**. تتطلب علاقة التبعية هذه من المسؤولين اتباع سياسة تضمن ولاء مؤيديهم. عمومًا، لا تحظى الحكومات بالدعم إلا إذا أثرت إيجابًا على متخذي القرارات المتعلقة بمناصبها. ولتلبية هذه التوقعات، يُمارس "شراء

الأصوات" **(24)**. في الأنظمة الاستبدادية، يجب على الديكتاتور أن يسعى لكسب ود عدد قليل نسبيًا من رعاياه للحفاظ على سلطته. ولتحقيق ذلك، يوزع ريع الضرائب المحصلة على فئات محددة "تتمتع بإمكانية الوصول إلى النظام السياسي [...] **(25)**" ويُقلل من توفير السلع العامة. إلا أن النتيجة ستكون خسائر إنتاجية كبيرة **(26)**. يُصبح هذا الشكل من الحفاظ على السلطة إشكاليًا عندما يتزايد حجم المجموعة الداعمة له. تتعرض الحكومة للضغوط بسبب انخفاض حصة تحويلات الريع لرعاياها. وهكذا، مع وجود مجموعة دعم كبيرة بما يكفي، يمنح الديكتاتور تخفيضات ضريبية أوسلعًا عامة **(27)**. ونظرًا لكثرة مجموعات الدعم في الديمقراطيات، فإن "شراء الأصوات" عادةً ما يتخذ شكل إنتاج السلع العامة بدلًا من توفير الريع. وتؤثر استثمارات الدولة بدورها إيجابًا على النموالاقتصادي. في المقابل، يُعد تحويل الريع غير مُنتج على المدى الطويل **(28)**. علاوة على ذلك، يكون الاهتمام بإعادة التوزيع بين ممثلي الأغلبية الديمقراطية أقل عمومًا منه بين الديكتاتوريين. ومع ذلك، تحصل الأغلبية على حصة كبيرة من دخل السوق. وبالتالي، يكون الاهتمام بإنتاجية الشعب هوالأكثر شمولًا **(29)**. لأن الأغلبية لا تتحكم في المالية العامة فحسب، بل تجني أيضًا دخلًا من السوق، فإن لها مصلحةً أشمل في المجتمع من المستبد **(30)**. ومع ذلك، قد يُشكك في هذا الافتراض في ظروف معينة، إذ لا تملك الحكومة بالضرورة مصلحةً شاملة. بل قد تتكون الحكومة أيضًا من ائتلاف أحزاب تُمثل نسبةً ضئيلةً من أصحاب الدخل. كما قد تتأثر الحكومة بالمصالح الخاصة، مما يعني أن العمل السياسي محدودٌ اجتماعيًا **(31)**. ويمكن الاطلاع على الآثار الاجتماعية الدقيقة للمصالح الضيقة في الفصل الأخير.

ثانيا: المؤسسات كحامية للقانون: كما ذُكر سابقًا، لا يوجد حافز للإنتاج في ظل الفوضى بسبب السرقة المستمرة. ويرتبط هذا ارتباطًا مباشرًا باستحالة تأمين حقوق الملكية في بيئة فوضوية. "في ظل الفوضى، تُدمر السرقة التنافسية غير المنسقة من قِبل "قطاع الطرق المتجولين" الحافز للاستثمار والإنتاج [...]" **(32)**. لذلك، يجب حماية الإنتاج والتجارة بحقوق الملكية. تُحدد هذه الحقوق عمومًا كيفية التعامل مع الملكية. فهي تُحدد مدى الاستخدام والحيازة والربح من شيء مادي كالأرض أوشيء غير ملموس كالخدمات **(33)**. "وبشكل أكثر تحديدًا، نقول إن الفرد لديه حق ملكية على شيء ما إذا كان لديه الحق في التحكم في تلك الملكية واستهلاكها والتصرف فيها (بيعها)" **(34)**. تؤدي العقود التي تسمح بنقل حقوق الملكية إلى تبادل للملكية ضمن إطار مؤسسي **(35)**. في هذا الإطار فقط، يمكن تحقيق أرباح من التجارة المربحة من خلال حماية الملكية ومراقبة العقود وإنفاذها. الأفراد غير المعنيين وغير المهتمين هم الأنسب لحل النزاعات المتعلقة بالملكية. فهم وحدهم الملتزمون بالمبادئ الأخلاقية، والذين يمكنهم التصرف باستقلالية تامة عن إرادة الحكومة التمثيلية **(36)**. تلعب الحواجز المؤسسية التي تحد من نطاق عمل الجهات السياسية الفاعلة، وبالتالي تزيد من حذرها في التعامل مع حقوق الملكية، دورًا حاسمًا في النمو**(37)**. في نهاية المطاف، "يتأثر النموالاقتصادي طويل الأجل بشكل أساسي بجودة المؤسسات، والتي بدورها مستقلة عن الدستور الدستوري للدول" **(38)**. وبناءً على ذلك، ووفقًا لأولسون، يمكن أن تنشأ

حقوق ملكية وتعاقدية جيدة، لا سيما في الأنظمة الاستبدادية المستقرة. ومع ذلك، لا تزال مشكلة الخلافة المعروفة، على عكس الحكم الديمقراطي، قائمة. لذلك، يعتقد أولسون أيضًا أنه في الديمقراطيات فقط "تُحفظ حقوق الملكية الفردية والعقود على مدى ثمانية أجيال" **(39)**. وهكذا، لم يشهد التاريخ قط حمايةً متواصلةً لحقوق الملكية والعقود من قِبل حكامٍ مُطلقين. أما في الديمقراطيات، فيمكن إبرام العقود بثقةٍ على المدى الطويل تحت حماية القضاء **(40)**.

ثالثا: تكاليف المعاملات والتداول: بناءً على افتراض أن المؤسسات توجد بشكل مثالي في الأنظمة الديمقراطية، من المهم الآن فهم أن المؤسسات تتميز بخاصية خفض تكاليف المعاملات. "إن حقوق الملكية المحددة والمطبقة بشكل واضح تقلل تكاليف المعاملات بشكل كبير" **(41)**. بالنسبة للظاهرة الحالية، يمكن فهم تكاليف المعاملات على أنها تكاليف البحث والمعلومات وإنفاذ العقود. وتشمل هذه جميع التكاليف التي تنشأ عند البحث عن شركاء تبادل مناسبين أوعند الحصول على معلومات حول الشروط العامة للتبادل أثناء معاملات التبادل. ونظرًا لأن العقود لا يمكنها القضاء على هذه التكاليف تمامًا بسبب عدم صياغة حقوق الملكية، فإنها غير كاملة. ومع ذلك، تؤثر طبيعة العقد على مستوى تكاليف المعاملات **(42)**. هناك اختلافات بين القيود الرسمية على العمل، على سبيل المثال، من خلال القوانين أوالقواعد، والقيود غير الرسمية، من خلال المعايير السلوكية **(43)**. فيما يلي، القيود الرسمية التي تفرضها العقود فقط هي ذات أهمية. يخلص أولسون إلى أن إتمام المعاملات المنفصلة مكانيًا لا يمكن أن يتم إلا بالإكراه الخارجي **(44)**. وبالتالي، لا يمكن للمقايضة المنفصلة مكانيًا وزمانيًا أن تتم إلا من خلال تأثير المؤسسات الدستورية **(45)**.

تُنشئ المؤسسات إطارًا لكل نوع من أنواع التبادل، وبالتالي تُحدد تكاليف المعاملات. ويعتمد تعقيد اقتصاد المقايضة على تعقيد إبرام المؤسسة للعقود. لذلك، بالإضافة إلى المؤسسات التي تحل مشاكل التبادل البسيطة، توجد أيضًا مؤسسات تتعامل مع أشكال معقدة من التبادل، مثل التبادل المنفصل مكانيًا. تُقلل أشكال العقود الخاصة التي تحميها المؤسسات من عدم اليقين بشأن عدم الوفاء بشروط العقد. تُعد هذه الأشكال من العقود نموذجية للنشاط الاقتصادي المعاصر الناجح. ومع ذلك، فقد ظهرت مع مرور الوقت فقط، وخاصة في المجتمعات الغربية **(46)**. كما يؤكد أولسون أنه بدون المؤسسات، لا يمكن إنتاج السلع المعقدة، ولا يمكن الحصول على مزايا من التسويات السابقة **(47)**. ويشير نورث إلى عجز المجتمعات عن ضمان الوفاء بالعقود بتكلفة منخفضة كسبب لتخلف العالم الثالث **(48)**.

المطلب الثاني: الديمقراطية كعامل كبح للنمو

وفقًا لنتائج سابقة، حققت الديمقراطية، كشكل من أشكال الحكم، أداءً جيدًا في سياق النموالاقتصادي. إلا أن هذا لا يُقدم صورة شاملة. تتمثل الخطوة التالية في دراسة الديمقراطية بحثًا عن الخصائص التي تُعيق النمو. بهذه الطريقة فقط يُمكن إدراك الإمكانات الكاملة للنموالاقتصادي في ظل نظام ديمقراطي. ولتحقيق هذه الغاية، يُسلَّط الضوء على نظريات العمل الجماعي. يُظهر منطق مانكور أولسون للعمل الجماعي أن

السلوك الفردي داخل المجموعة يعتمد على عدة عوامل. والهدف هواكتشاف العقبات التي تُعيق العمل الجماعي. ومن المهم فهم كيفية التغلب على مشاكل العمل الجماعي. وعندها فقط، ومن خلال دراسة المستوى الكلي، يُمكن فهم الآثار السلبية لجماعات المصالح على الصالح العام. وبمساعدة عمله "صعود الأمم وانحدارها"، يُحلَّل الدور الرئيسي الذي تلعبه ما يُسمى بالتحالفات التوزيعية في هذه العملية.

اولا: منطق العمل الجماعي: لفهم منطق العمل الجماعي، من الضروري أولًا شرح ماهية العمل الجماعي المثالي بإيجاز. يصف العمل الجماعي العمل الهادف الذي يحقق المصلحة المشتركة للمجموعة. الفكرة الأساسية هي إسقاط المصلحة الذاتية الفردية على مصلحة المجموعة. يُفترض أن جميع أعضاء المجموعة يسعون إلى تحقيق هدف يخدم مصلحتهم الخاصة، وبالتالي لا يتصرفون بإيثار. من هذا الافتراض، يُستنتج أن العمل جماعي **(49)**.

يُجادل أولسون في هذا القول بسبب ما يُسمى بمشكلة "المستفيد المجاني". تنشأ هذه المشكلة عندما يتسم موقف ما بأن "كل ميزة تعود بالنفع على الجميع في المجموعة [...]" **(50)**. فالشخص الذي لا يمكن استبعاده من المجموعة سيستفيد من ميزة لم يخلقها بنفسه. وبالتالي، يفقد هذا الشخص دافعه لبذل جهد لتحقيق الهدف المشترك، وبالتالي يصبح مستفيدًا مجانيًا. وبسبب هؤلاء المستفيدين المجانيين، يستحيل العمل الجماعي. فبدون التأثير، "لا تعمل المجموعات الكبيرة بما يخدم مصالحها [...]"**(51)** وللتغلب على هذا الإزعاج، يجب أن يواجه أعضاء المجموعة حوافز انتقائية إيجابية أوسلبية. فالحافز الانتقائي السلبي "يمكن، على سبيل المثال، أن يكون خسارة أوعقوبة تؤثر فقط على أولئك الذين لا يشاركون في توفير الصالح العام" **(52)**. ومن أمثلة الحوافز الإيجابية تعويضات الإضراب لأعضاء النقابات المشاركين **(53)**. في المقابل، من المرجح أن تنتج المجموعات الأصغر سلعًا جماعية. فنصيب الفرد من الربح كبير بما يكفي بحيث يكون الجهد الوحيد مفيدًا لهم. وبالتالي، يمكن للمجموعات الصغيرة الحصول بشكل مشترك على سلعة جماعية حتى بدون حافز انتقائي **(54)**. عندئذٍ لن يكون الاستغلال المجاني ممكنًا بسهولة، لأن جميع المشاركين سيضطرون إلى الخوف من العواقب السلبية فيما يتعلق بتوفير سلعة جماعية. وسيتعين على ضحايا الاستغلال المجاني دفع مبالغ أكبر بكثير مقابل السلعة. وستكون النتيجة انخفاضًا كبيرًا نسبيًا في كمية السلعة. إذا رفض الاستغلال المجاني العودة، فيمكن للأعضاء التهديد بالتخلي عن السلعة الجماعية. وكقاعدة عامة، إذا كانت قيمة السلعة للمجموعة أعلى من تكلفتها، تستمر المفاوضات حتى يتم التوصل إلى اتفاق يصب في مصلحة جميع الأعضاء **(55)**.

ثانيا: تحالفات التوزيع وعواقبها: بعد أن اتضحت الآن آلية العمل الجماعي، يتجه الاهتمام أكثر نحوآلية عمل التحالفات التوزيعية. حتى الآن، لاحظنا صعوبة تمكين المجموعات الكبيرة للعمل الجماعي. إذ يجب ممارسة الإكراه على شكل حوافز انتقائية، مع أن "الناس لا يرغبون في الإكراه" **(56)**. إن توفير الحوافز الانتقائية عملية طويلة. لذا، لا تزداد احتمالية العمل الجماعي إلا في ظل ظروف مواتية، أي في المجتمعات المستقرة التي يتوفر فيها الوقت الكافي. ومع ذلك، فمن الحقائق أيضًا أن المصالح الجزئية

للمجموعات الصغيرة المتجانسة تتمتع بميزة تنظيمية **(57)**. ومع سرعة التنظيم، يترتب على ذلك أن "هذه المجموعات تتمتع بقدرة ضغط وقوة احتكارية أكبر للفرد [...] مقارنةً بالمجموعات الكبيرة" **(58)**. ويمكن الآن بسهولة تشكيل التحالفات التوزيعية من هذه المنظمات **(59)**. ولكن حتى التحالفات التوزيعية الكامنة التي لا تتغلب على مشكلة الاستغلال المجاني إلا بعد فترة زمنية أطول تصبح تحالفات توزيعية ظاهرة **(60)**. تُخدم مصالح أعضاء التحالف التوزيعي (أوجماعة المصالح الخاصة) على أفضل وجه عند توليد أكبر حصة ممكنة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الجماعة. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق ذلك بمحاولة زيادة إنتاجية المجتمع وبالتالي توسيع "الفطيرة". إذا كانت منظمة معنية بالقضاء على العيوب التي تنشأ في الأداء الاقتصادي لسكان معينين، فستتكبد تكاليف باهظة. ومع ذلك، ستكون هذه التكاليف غير متناسبة، لأن التكاليف "تقع بالكامل على عاتق أعضاء جماعة المصالح الخاصة، بينما تصبح الفوائد منفعة جماعية"**(61)**. لا يمثل أعضاء جماعة المصالح الخاصة هذه سوى شرائح صغيرة من المجتمع **(62)**. لذلك، لا تُشترى أي سلع جماعية للشعب **(63)**. إذا رغبت المجموعة في العمل بشكل جماعي لصالح أعضائها، فعليها السعي للحصول على أكبر حصة ممكنة من "فطيرة" الناتج المحلي الإجمالي المتاحة. هذا السعي المزعوم وراء الريع يُفضّل أعضاء جماعات المصالح الخاصة على حساب الجماعات غير المنظمة **(64)**. ورغم انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي، لا يزال من المفيد للأعضاء تقبّل الخسارة والاستيلاء على المكاسب الناتجة في سياق النضال من أجل إعادة التوزيع **(65)**. ولتحقيق أهدافه، سيسعى تحالف التوزيع إلى تحقيق احتكار، على سبيل المثال، من خلال تشكيل كارتل، أي عن طريق خفض أحجام المبيعات **(66)**. وهذا يؤدي إلى تشويه أسعار السوق وتغيير هيكل الحوافز للنشاط الاقتصادي **(67)**. وفقًا لأولسون، يمكن أن تترسخ التحالفات التوزيعية بعمق، لا سيما في المجتمعات المستقرة **(68)**. فهي تفرض لوائح خاصة بشكل متزايد لصالحها وعلى حساب المجتمع. ومع مرور الوقت، يصبح من الصعب على المجتمعات التحرر من هذه اللوائح **(69)**. "ولأن الديمقراطية ليبرالية ومتساوية تحديدًا، فإنها يمكن أن تزيد من عدد المشاركين في البحث عن الريع" **(70)**.

الخاتمة والاستنتاجات

أخيرًا، سيتم تلخيص السؤال الأولي المتعلق باختلاف إمكانات النمولنظامين السياسيين. تجدر الإشارة إلى ضرورة دراسة الظروف الخاصة لكل نظام. في الأنظمة الاستبدادية، لا يتحقق النموإلا بوجود ديكتاتور خيّر. لديه مصالح شاملة، إذ يجب عليه تمكين رعيته من النمولتحقيق دخله على المدى الطويل. لذلك، لا يتردد في الاستثمار بكثافة في السلع العامة. تعتمد هذه المصلحة الشاملة بشكل كبير على الأفق الزمني لممارسة السلطة. كلما قصر الأفق الزمني، زادت قسوة الديكتاتورية. كما تعتمد أيضًا على عدد جماعات الدعم السياسي. كلما كان الاهتمام برفاهية المجتمع أكثر شمولًا، كلما كبرت مجموعة أولئك الذين يضمنون سلطة الحكومة. هذا هوالحال في الديمقراطيات، التي يجب أن ترضي الأغلبية على الأقل. وبناءً على ذلك، يتم توفير السلع العامة والإعفاءات الضريبية هناك أيضًا على المدى الطويل. ومع ذلك، يبقى العامل الحاسم

في تقييم إمكانات النموهوأن نطاق عمل الحكومة في الاقتصاد "محدود بسيادة القانون، وأن الحقوق الاقتصادية للتصرف والملكية مضمونة" **(71)**. ومع ذلك، فإن هذه الحقوق موجودة بالتأكيد في الأنظمة الديمقراطية، حتى في الأنظمة الاستبدادية المستقرة. تكمن مشكلة الأنظمة الاستبدادية في عدم اليقين بشأن ضمان هذه الحقوق بسبب الخلافة غير المنظمة. كما أن نطاق عمل السلطة التنفيذية غير محدود في الأنظمة الاستبدادية، مما يفسح المجال للتصرف التعسفي. تتمتع الأنظمة الديمقراطية بميزة طويلة الأجل بفضل القواعد التي تحكم استبدال الحكومة وإعادة تعيينها ووجود المؤسسات الدستورية. تُمكّن المؤسسات الفعالة الأنظمة الديمقراطية من خفض تكاليف المعاملات وتسهيل التجارة بين المناطق. أما الجانب السلبي في الأنظمة الديمقراطية فهوتقييد النموبسبب تزايد المصالح الخاصة. وفيما يتعلق بإمكانيات النموالاقتصادي، يمكن ملاحظة أن أنواع الأنظمة المستقرة، من حيث المزايا والعيوب، تُلغي بعضها بعضًا **(72)**.

الهوامش:

(١) مارتن، كريستيان دبليو. / بلامبر، توماس (٢٠٠١): نوع النظام والنموالاقتصادي: تعليق (ليس فقط) على هربرت أوبينجر، في: مراجعة العلوم السياسية السويسرية، عدد. ٧، ص ٨٠.

(٢) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص١٥.

(٣) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص.١٧-٢١.

(٤) دي لونج، ج. برادفورد / شليفر، أندريه (١٩٩٣): الأمراء والتجار: نموالمدن الأوروبية قبل الثورة الصناعية، في: مجلة القانون والاقتصاد، عدد. ٣٦، ص ٦٧٩.

(٥) بايز، إنجو(١٩٩٧): الأسس النظرية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية – مساهمة مانكور أولسون، في: ليبشكي، مارتن / بايز، إنجو(المحررون): منطق مانكور أولسون للعمل الجماعي، توبنغن: موهر سيبك، ص ١٤.

(٦) أولسون، مانكور (١٩٩٣): الدكتاتورية والديمقراطية والتنمية، في: مجلة العلوم السياسية الأمريكية، عدد. ٨٧، ص ٥٦٨.

(٧) دي لونج، ج. برادفورد / شليفر، أندريه (١٩٩٣): الأمراء والتجار: نموالمدن الأوروبية قبل الثورة الصناعية، في: مجلة القانون والاقتصاد، عدد. ٣٦، ص ٦٧٩.

(٨) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص.٢١.

(٩) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص.٢٢.

(١٠) دي لونج، ج. برادفورد / شليفر، أندريه (١٩٩٣): الأمراء والتجار: نموالمدن الأوروبية قبل الثورة الصناعية، في: مجلة القانون والاقتصاد، عدد. ٣٦، ص ٦٧٩.

(١١) أولسون، مانكور (١٩٩٣): الدكتاتورية والديمقراطية والتنمية، في: مجلة العلوم السياسية الأمريكية، عدد. ٨٧، ص٩٥٦.

(١٢) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص٢٣.

(١٣) كارلين، ويندي / شافر، مارك / سيبرايت، بول (٢٠١٣): القوة السوفييتية بالإضافة إلى الكهربة: ما هوالإرث الطويل الأمد للشيوعية؟ في: استكشافات في التاريخ الاقتصادي، عدد. ٥٠، ص.١١٨

(١٤) كارلين، ويندي / شافر، مارك / سيبرايت، بول (٢٠١٣): القوة السوفييتية بالإضافة إلى الكهربة: ما هوالإرث الطويل الأمد للشيوعية؟ في: استكشافات في التاريخ الاقتصادي، عدد. ٥٠، ص.١١٨

(١٥) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص.٣٩.

(١٦) أولسون، مانكور (١٩٩٣): الدكتاتورية والديمقراطية والتنمية، في: مجلة العلوم السياسية الأمريكية، عدد. ٨٧، ص٥٧٢.

(١٧) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص.٤٠.

(١٨) مارتن، كريستيان دبليو. / بلامبر، توماس (٢٠٠١): نوع النظام والنموالاقتصادي: تعليق (ليس فقط) على هربرت أوبينجر، في: مراجعة العلوم السياسية السويسرية، عدد. ٧، ص ٨٠.

(١٩) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص.٤١.

(٢٠) دي لونج، ج. برادفورد / شليفر، أندريه (١٩٩٣): الأمراء والتجار: نموالمدن الأوروبية قبل الثورة الصناعية، في: مجلة القانون والاقتصاد، عدد. ٣٦، ص ٦٧٩.

(٢١) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص.٥٥.

(٢٢) هربرت أوبنغر (٢٠٠٤): السياسة والنموالاقتصادي: مقارنة دولية، فيسبادن: دار نشر VS للعلوم الاجتماعية. ص51.

(٢٣) مارتن، كريستيان دبليو. / بلامبر، توماس (٢٠٠١): نوع النظام والنموالاقتصادي: تعليق (ليس فقط) على هربرت أوبينجر، في: مراجعة العلوم السياسية السويسرية، عدد. ٧، ص ٨٨.

(٢٤) هربرت أوبنغر (٢٠٠٤): السياسة والنموالاقتصادي: مقارنة دولية، فيسبادن: دار نشر VS للعلوم الاجتماعية. ص49.

(٢٥) مارتن، كريستيان دبليو. / بلامبر، توماس (٢٠٠١): نوع النظام والنموالاقتصادي: تعليق (ليس فقط) على هربرت أوبينجر، في: مراجعة العلوم السياسية السويسرية، عدد. ٧، ص ٨٨.

(٢٦) هربرت أوبنغر (٢٠٠٤): السياسة والنموالاقتصادي: مقارنة دولية، فيسبادن: دار نشر VS للعلوم الاجتماعية.ص49.

(٢٧) مارتن، كريستيان دبليو. / بلامبر، توماس (٢٠٠١): نوع النظام والنموالاقتصادي: تعليق (ليس فقط) على هربرت أوبينجر، في: مراجعة العلوم السياسية السويسرية، عدد. ٧، ص ٨٥-٨٦.

(٢٨) مارتن، كريستيان دبليو. / بلامبر، توماس (٢٠٠١): نوع النظام والنموالاقتصادي: تعليق (ليس فقط) على هربرت أوبينجر، في: مراجعة العلوم السياسية السويسرية، عدد. ٧، ص ٨٨-٨٩.

(٢٩) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص٣٠.

(٣٠) ماكجواير، مارتن سي. / أولسون، مانكور (١٩٩٦): اقتصاديات الاستبداد وحكم الأغلبية: اليد الخفية واستخدام القوة، في: مجلة الأدب الاقتصادي، عدد ٣٤، ص.٧٣.

(٣١) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص.٢٩.

(٣٢) أولسون، مانكور (١٩٩٣): الدكتاتورية والديمقراطية والتنمية، في: مجلة العلوم السياسية الأمريكية عدد. ٨٧، ص.٥٦٧.

(٣٣) كوبلر، مارتن (٢٠٠١): الدولة وحقوق الملكية: الجودة المؤسسية والتنمية الاقتصادية، توبنغن: موهر سيبك. ليبلان، ديفيد أ. (١٩٩٦): حقوق الملكية والديمقراطية والنموالاقتصادي، في: مجلة الأبحاث السياسية الفصلية، عدد. ٤٩، ص.٢٢.

(٣٤) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص.٣٠.

(٣٥) كوبلر، مارتن (٢٠٠١): الدولة وحقوق الملكية: الجودة المؤسسية والتنمية الاقتصادية، توبنغن: موهر سيبك. ليبلان، ديفيد أ. (١٩٩٦): حقوق الملكية والديمقراطية والنموالاقتصادي، في: مجلة الأبحاث السياسية الفصلية، عدد. ٤٩، ص.٢٧.

(٣٦) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص٤٩.

(٣٧) هربرت أوبنغر (٢٠٠٤): السياسة والنموالاقتصادي: مقارنة دولية، فيسبادن: دار نشر VS للعلوم الاجتماعية.ص94.

(٣٨) مارتن، كريستيان دبليو. / بلامبر، توماس (٢٠٠١): نوع النظام والنموالاقتصادي: تعليق (ليس فقط) على هربرت أوبينجر، في: مراجعة العلوم السياسية السويسرية، عدد. ٧، ص ٩٥.

(٣٩) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص.٥٤.

(٤٠) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص.٥٥.

(٤١) هربرت أوبنغر (٢٠٠٤): السياسة والنموالاقتصادي: مقارنة دولية، فيسبادن: دار نشر VS للعلوم الاجتماعية.ص90.

(٤٢) كوبلر، مارتن (٢٠٠١): الدولة وحقوق الملكية: الجودة المؤسسية والتنمية الاقتصادية، توبنغن: موهر سيبك. ليبلان، ديفيد أ. (١٩٩٦): حقوق الملكية والديمقراطية والنموالاقتصادي، في: مجلة الأبحاث السياسية الفصلية، عدد. ٤٩، ص٣٤-٣٧.

(٤٣) هربرت أوبنغر (٢٠٠٤): السياسة والنموالاقتصادي: مقارنة دولية، فيسبادن: دار نشر VS للعلوم الاجتماعية.ص91.

(٤٤) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص٧٢.

(٤٥) هربرت أوبنغر (٢٠٠٤): السياسة والنموالاقتصادي: مقارنة دولية، فيسبادن: دار نشر VS للعلوم الاجتماعية.ص93.

(٤٦) نورث، دوغلاس سي. (١٩٩٢): المؤسسات والتغيير المؤسسي والأداء الاقتصادي، توبنغن: موهر.ص. ٤٠-٤١.

(٤٧) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص ١٧٧.

(٤٨) نورث، دوغلاس سي. (١٩٩٢): المؤسسات والتغيير المؤسسي والأداء الاقتصادي، توبنغن: موهر.ص. ٦٥.

(٤٩) أولسون، مانكور (١٩٩٢): منطق العمل الجماعي: الخيرات الجماعية ونظرية المجموعات، الطبعة الثالثة، توبنغن: موهر. ص١.

(٥٠) أولسون، مانكور (١٩٩١): صعود وسقوط الأمم: النموالاقتصادي والركود التضخمي والجمود الاجتماعي، الطبعة الثانية، توبنغن: موهر.ص ٢١.

(٥١) أولسون، مانكور (١٩٩١): صعود وسقوط الأمم: النموالاقتصادي والركود التضخمي والجمود الاجتماعي، الطبعة الثانية، توبنغن: موهر.ص ٢٢.

(٥٢) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص٩١.

(٥٣) هوبنر، مارتن (٢٠٠٧): هل السياسة ضد الجمعيات ممكنة؟ ٢٥ عامًا من كتاب مانكور أولسون "صعود الأمم وانحدارها"، في: ليفياثان، ٣٥، ص ٣١٢.

(٥٤) أولسون، مانكور (١٩٩٢): منطق العمل الجماعي: الخيرات الجماعية ونظرية المجموعات، الطبعة الثالثة، توبنغن: موهر. ص ٣٢.

(٥٥) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص ٨٠-٨١.

(٥٦) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص١٠٠.

(٥٧) هوبنر، مارتن (٢٠٠٧): هل السياسة ضد الجمعيات ممكنة؟ ٢٥ عامًا من كتاب مانكور أولسون "صعود الأمم وانحدارها"، في: ليفياثان، ٣٥، ص ٣١٣.

(٥٨) أولسون، مانكور (١٩٩١): صعود وسقوط الأمم: النموالاقتصادي والركود التضخمي والجمود الاجتماعي، الطبعة الثانية، توبنغن: موهر. ص ٥٢.

(٥٩) هربرت أوبنغر (٢٠٠٤): السياسة والنموالاقتصادي: مقارنة دولية، فيسبادن: دار نشر VS للعلوم الاجتماعية.ص40.

(٦٠) ريك، ويدي (٢٠٠٠): آسيا والغرب: المحددات السياسية والثقافية للتنمية الاقتصادية، بادن بادن: دار النشر نوموس. ص ٤٩.

(٦١) أولسون، مانكور (١٩٩١): صعود وسقوط الأمم: النموالاقتصادي والركود التضخمي والجمود الاجتماعي، الطبعة الثانية، توبنغن: موهر. ص ٥٣.

(٦٢) هوبنر، مارتن (٢٠٠٧): هل السياسة ضد الجمعيات ممكنة؟ ٢٥ عامًا من كتاب مانكور أولسون "صعود الأمم وانحدارها"، في: ليفياثان، ٣٥، ص ٣١٣.

(٦٣) أولسون، مانكور (١٩٩١): صعود وسقوط الأمم: النموالاقتصادي والركود التضخمي والجمود الاجتماعي، الطبعة الثانية، توبنغن: موهر. ص٥٤-٥٥.

(٦٤) ريك، ويدي (٢٠٠٠): آسيا والغرب: المحددات السياسية والثقافية للتنمية الاقتصادية، بادن بادن: دار النشر نوموس. ص٤٦.

(٦٥) أولسون، مانكور (١٩٩١): صعود وسقوط الأمم: النموالاقتصادي والركود التضخمي والجمود الاجتماعي، الطبعة الثانية، توبنغن: موهر. ص٥٥.

(٦٦) أولسون، مانكور (١٩٩١): صعود وسقوط الأمم: النموالاقتصادي والركود التضخمي والجمود الاجتماعي، الطبعة الثانية، توبنغن: موهر. ص٥٨.

(٦٧) هربرت أوبنغر (٢٠٠٤): السياسة والنموالاقتصادي: مقارنة دولية، فيسبادن: دار نشر VS للعلوم الاجتماعية. ص٤٠.

(٦٨) هربرت أوبنغر (٢٠٠٤): السياسة والنموالاقتصادي: مقارنة دولية، فيسبادن: دار نشر VS للعلوم الاجتماعية. ص٤١.

(٦٩) هوبنر، مارتن (٢٠٠٧): هل السياسة ضد الجمعيات ممكنة؟ ٢٥ عامًا من كتاب مانكور أولسون "صعود الأمم وانحدارها"، في: ليفياثان، ٣٥، ص ٣١٣- ٣١٤.

(٧٠) ويدي، إيريش (١٩٩٠): الاقتصاد والدولة والمجتمع: حول علم اجتماع اقتصاد السوق الرأسمالي والديمقراطية، توبنغن: موهر. ص١٨١.

(٧١) أوبينجر، هربرت (٢٠٠٠): الأنظمة السياسية والاستقرار السياسي والنموالاقتصادي، في: مجلة العلوم السياسية السويسرية، عدد ٦، ص٣.

(٧٢) هربرت أوبنغر (٢٠٠٤): السياسة والنموالاقتصادي: مقارنة دولية، فيسبادن: دار نشر VS للعلوم الاجتماعية. ص50.

قائمة المراجع

المصادر الأولية:

١) أولسون، مانكور (٢٠٠٢): السلطة والازدهار: الخروج من الديكتاتوريات الشيوعية والرأسمالية، توبنغن: موهر سيبك، ص ١٧٧.

٢) **المصادر الثانوية:**

٣) أولسون، مانكور (١٩٩١): صعود وسقوط الأمم: النموالاقتصادي والركود التضخمي والجمود الاجتماعي، الطبعة الثانية، توبنغن: موهر .ص ٥٨.

٤) أولسون، مانكور (١٩٩٢): منطق العمل الجماعي: الخيرات الجماعية ونظرية المجموعات، الطبعة الثالثة، توبنغن: موهر .ص ٣٢.

٥) بايز، إنجو(١٩٩٧): الأسس النظرية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الديمقراطية – مساهمة مانكور أولسون، في: ليسشكي، مارتن / بايز، إنجو(المحررون): منطق مانكور أولسون للعمل الجماعي، توبنغن: موهر سيبك، ص ١–٢٦.

٦) نورث، دوغلاس سي. (١٩٩٢): المؤسسات والتغيير المؤسسي والأداء الاقتصادي، توبنغن: موهر .ص. ٦٥.

٧) هربرت أوبنغر (٢٠٠٤): السياسة والنموالاقتصادي: مقارنة دولية، فيسبادن: دار نشر VS للعلوم الاجتماعية. ص ٥٠

٨) إيريش، ويدي (١٩٩٠): الاقتصاد والدولة والمجتمع: حول علم اجتماع اقتصاد السوق الرأسمالي والديمقراطية، توبنغن: موهر . ص.١٨١.

٩) إريك، ويدي (٢٠٠٠): آسيا والغرب: المحددات السياسية والثقافية للتنمية الاقتصادية، بادن بادن: دار النشر نوموس. ص ٤٩.

المجلات العلمية:

1) أوبينجر، هربرت (٢٠٠٠): الأنظمة السياسية والاستقرار السياسي والنموالاقتصادي، في: مجلة العلوم السياسية السويسرية، عدد ٦، ص ١–٢٦.

٢) أولسون، مانكور (١٩٩٣): الدكتاتورية والديمقراطية والتنمية، في: مجلة العلوم السياسية الأمريكية، عدد ٨٧، ص ٥٦٧–٥٧٦.

٣) توماس، بلومبر (٢٠٠١): سياسات النموالاقتصادي في الدول الاستبدادية، في: مجلة سياسية فصلية عدد ٤٢، ص ٧٩–١٠٠.

٤) دي لونج، ج. برادفورد / شليفر، أندريه (١٩٩٣): الأمراء والتجار: نموالمدن الأوروبية قبل الثورة الصناعية، في: مجلة القانون والاقتصاد، عدد ٣٦، ص ٦٧١–٧٠٢.

٥) كارلين، ويندي / شافر، مارك / سيبرايت، بول (٢٠١٣): القوة السوفييتية بالإضافة إلى الكهربة: ما هوالإرث الطويل الأمد للشيوعية؟ في: استكشافات في التاريخ الاقتصادي، عدد ٥٠، ص ١١٦-١٤٧.
٦) كوبلر، مارتن (٢٠٠١): الدولة وحقوق الملكية: الجودة المؤسسية والتنمية الاقتصادية، توبنغن: موهر سيبك. ليبلان، ديفيد أ. (١٩٩٦): حقوق الملكية والديمقراطية والنموالاقتصادي، في: مجلة الأبحاث السياسية الفصلية، عدد ٤٩، ص ٥-٢٦.
٧) مارتن، كريستيان دبليو. / بلامبر، توماس (٢٠٠١): نوع النظام والنموالاقتصادي: تعليق (ليس فقط) على هربرت أوبينجر، في: مراجعة العلوم السياسية السويسرية، عدد ٧، ص ٨١-١٠٢.
٨) ماكجواير، مارتن سي. / أولسون، مانكور (١٩٩٦): اقتصاديات الاستبداد وحكم الأغلبية: اليد الخفية واستخدام القوة، في: مجلة الأدب الاقتصادي، عدد ٣٤، ص ٧٢-٩٦.
٩) هوبنر، مارتن (٢٠٠٧): هل السياسة ضد الجمعيات ممكنة؟ ٢٥ عامًا من كتاب مانكور أولسون "صعود الأمم وانحدارها"، في: ليفياثان، عدد ٣٥، ص ٣١٠-٣٤٧.